المكتب التنفيذي المؤقت في ضاحية قدسيا يقدم اعتذاره ويحجب الثقة عن رئيس مجلس المدينة

| الوطن

رغم ما نشر على صفحات «الوطن» في وقت سابق عن واقع خدمات ضاحية قدسيا وانتشار المخالفات والأكشاك فيها، ما زال يعتريها الإهمال الكبير، بل زاد الأمر سوءاً ليصار إلى إهمال متعمد وتعطيل واضح للخدمات والعمل دون رفع مستوى خدمات المدينة، فالنظافة والقمامة وامتلاء الحاويات على حالها وبازدياد حتى أصبحت عصارة القمامة الشغل الشاغل للسكان لكونها سببت روائح وأمراضاً وأنواعاً غريبة من الحشرات، عدا غياب تكنيس الطرقات منذ الشهرين، وازدياد مخالفات البناء والأكشاك بشكل واضح دون أي رادعٍ لها، والتعديات على أملاك الدولة العامة والأرصفة وغياب تام لسقاية الأشجار ورعاية الحدائق العامة وإنارة الطرقات.

كل ما ذكر دفع المكتب التنفيذي المؤقت في ضاحية قدسيا إلى تقديم اعتذارهم تاريخ ٢٠١٧/٨/٢٩ وحجب الثقة عن رئاسة مجلس مدينة ضاحية قدسيا بكتابهم الموجه إلى محافظ ريف دمشق، وبعد دخول وساطات للتراجع عن مضمون الكتاب، وإصرار المكتب التنفيذي على حجب الثقة سُجل أصولاً بعد عشرة أيام في المحافظة برقم ٤٧١١/آ. م تاريخ ٢٠١٧/٩/٧ وعُللت الأسباب بعدم جدية رئاسة البلدية بالعمل للمصلحة العامة وعدم التعاون مع المكتب التنفيذي بالمطلق وخصوصاً المشروعات التي أشار إليها المحافظ، ومنها سقاية الأشجار والاهتمام بالساحات العامة ورفع مستوى الخدمات والنظافة وقمع تشييد مخالفات البناء المتزايدة وموضوع نقل الأسواق العشوائية، وانتشار الأكشاك وعدم مطابقتها للقرارات والأنظمة والقوانين، وتجميل الحدائق العامة إلـخ.

وأضاف أعضاء المكتب التنفيذي بكتابهم (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه): إن هذه الظروف مجتمعة أدت إلى تعليق جلساتهم واعتذارهم عن حضور مقررات المكتب التنفيذي حتى تتم معالجة الأمر، ورجا أعضاء المكتب التنفيذي من المحافظ إنقاذ ما تبقى من ضاحية قدسيا من حيث الخدمات وقمع جميع المخالفات المتزايدة وأملهم في تكليف رئيس جديد للمكتب التنفيذي بضاحية قدسيا يتناسب مع ضرورة هذه المرحلة المفصلية.

ويبقى المواطن في انتظار نتائج ملموسة على الأرض من وزارة الإدارة المحلية ومحافظة ريف دمشق وما زالت الأمور على حالها بانتظار قرارات التعيين واختيار رئيس مكتب تنفيذي لضاحية قدسيا يكون أهلاً ومسؤولية للمهام وإنقاذ ما تبقى من مدينة ضاحية قدسيا بعد تدني مستواها الخدمي بشكل ملموس.

إصدار ٨٩٢ ألف بطاقة شخصية و٧٣ ألف دفتر عائلة

منح أكثر من ٣٦٧ ألف جواز سفر بـ٣,٧٧٦ مليارات ليرة و٤١ مليون دولار خلال العام

| محمد منار حميجو

كشفت إحصائيات وزارة الداخلية أن عدد الجوازات التي منحتها إدارة الهجرة والجوازات خلال العام الحالي أكثر من ٣٦٧ ألف جواز سفر بلغت قيمتها المستوفاة نحو ٣,٧٧٦ مليارات ليرة على حين بلغت قيمة ما تم منحه خارج القطر أكثر من ٤١ مليون دولار.

وبينت الإحصائيات التي حصلت عليها «الوطن» أن الأحوال المدنية أصدرت خلال العام الحالي ٨٩٢,٦١٧ بطاقة شخصية على حين بلغ عدد البطاقات الأسرية التي منحها نحو ٧٣ ألف بطاقة أسرية.

وأكد مصدر في وزارة الداخلية أنه تم تسهيل أمور المواطنين فيما يتعلق بمسألة الحصول على البطاقات الشخصية، موضحاً أنه تم تخصيص أماكن للمواطنين في بعض مناطق دمشق مثل تخصيص مبنى في ركن الدين للمواطنين الذين يأتون من خارج المحافظة ولا سيما من المناطق الساخنة.

وأشار المصدر إلى مشروع الأمانة الموحدة للأحوال المدنية وذلك أنه يحق للمواطن الحصول على أي وثيقة من أي منطقة معتبراً أنها خطوة نحو الأمام لتطوير عمل الأحوال المدنية ولا سيما أنها على احتكاك مباشر مع المواطنين.

وعما يتعلق بالمخالفات المرورية أعلنت الإحصائيات أن قيمة المخالفات بلغت خلال العام الحالي نحو أكثر من ١,٥ مليار ليرة وذلك قيمة تحصيل الضبوط من المخالفات المرورية لمصلحة خزينة الدولة.

وأشارت الإحصائيات إلى جرائم التزوير والاتجار بالعملة، كاشفة أن قيمة المضبوطات من الدولار بلغت أكثر من ٢٧٩ ألف دولار خلال العام الحالي إضافة إلى ضبط أكثر من ٥٠ ألف دولار مزورة.

وبينت الإحصائيات أنه تم ضبط نحو ١٣ ألف يورو، مشيرة إلى ضبط أكثر من ١,٥ مليون ليرة مزورة خلال العام.

وأوضح مصدر قضائي أن تزوير العملة من الجرائم الجنائية التي تختص بها محكمة الجنايات الاقتصادية التي تم إحداثها في بداية العام الحالي، مبيناً أن العقوبة من الممكن أن تصل إلى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة.

وأكد المصدر أن تجارة وتزوير العملة خفت خلال العام الحالي مقارنة بالأعوام الماضية وذلك نتيجة متابعة الجهات المختصة ولا سيما وزارتي الداخلية والعدل.

وبيّن المصدر أن التعامل بالعملة الأجنبية ممنوع في القانون على حين إدخالها إلى البلاد مسموح شريطة أن يصرح عنها قبل دخولها وألا تعتبر جريمة تهريب العملة.

وعما يتعلق بسرقة السيارات كشفت الإحصائيات أنه تم استرداد نحو ٦٤٩ سيارة خلال العام الحالي.

وأوضح المصدر القضائي أن سرقة السيارات هي جنائية الوصف ونشطت خلال الأزمة بشكل كبير وأن هناك دعاوى كثيرة مسجلة في محاكم الجنايات في دمشق وريفها متعلقة بسرقة السيارات.

وأكد المصدر أنه تم ضبط عدد كبير من سارقي السيارات، مشيراً إلى أن هناك بعض السرقات حدث في مناطق راقية في دمشق مثل أبو رمانة والشعلان والمزة.

وشدد المصدر على تطبيق أشد العقوبات بحق من يقوم بمثل هذه الجرائم ولا سيما في ظل الظروف الحالية التي ساهمت إلى حد كبير في نشاط مثل هذه الجرائم.

وأشار المصدر إلى أن عدد جرائم السرقة في القضاء تحتل المرتبة الأولى ما يدل على انتشارها في المجتمع ومن ثم فإنه لا بد من تشديد العقوبة بحق من يثبت عليه الجرم للحد منها سواء كانت سرقة سيارات أم عقارات أم غيرها من السرقات.

- ضبط ٢٧٩ ألف دولار مهربة و٥٠ ألف دولار مزورة و١٣ ألف يورو و١,٥ مليون ليرة
- ٦٤٩ سيارة تم استردادها خلال العام الحالي
- ١,٥ مليار ليرة تحصيلات مخالفات السير

إعداد ١٠ آلاف طفل في سن ٥ سنوات لدخول المدارس

| محمود الصالح

تستعد وزارة التربية لتأهيل أكثر من ١٠ آلاف طفل في سن الخمس سنوات لدخول المدرسة من خلال تأسيس ٢٨٠ شعبة صفية ضمن المدارس النظامية مهمة هذه الشعبة إعداد الأطفال قبل سن دخول المدرسة ليكونوا على استعداد للاندماج في المدارس بسهولة وفي سبيل تحقيق ذلك أطلق وزير التربية هزوان الوز أمس في المركز الوطني لتنمية الطفولة المبكرة مشروع استعدوا للالتحاق بالمدرسة الذي يهدف إلى زيادة فرص الالتحاق برياض الأطفال الفئة الثالثة وضمان حصول الأطفال على المهارات اللازمة للانتقال بسهولة إلى الصف الأول في التعليم الرسمي لما له من أهمية في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة «ضمان توفير التعليم الجيد والمنصف والشامل».

وقال الوز في تصريح لـ«الوطن»: إن مرحلة الطفولة المبكرة من أهم المراحل التي تتناسب مع تنمية المهارات لدى الطفل، ولها الدور الأول في تكوين شخصيته وأفكاره وميوله، ومن الضروري إعطاء هذه الفئة العمرية الصغيرة الأهمية الكبرى، وعدم تهميشها والاستهانة بقدراتها، فالطفل يتابع ويراقب ويفكّر ويحلّل ولذلك سعت الوزارة من خلال المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة وضمن آلية متابعة وتنفيذ أنشطة التعليم في الطفولة المبكرة لإعداد برنامج طرحه المركز بعنوان استعدوا للالتحاق بالمدرسة.

وأوضح الوز أن الوزارة تدرس بالتعاون مع اليونيسيف استهداف ١٠ آلاف طفل ضمن الفئة العمرية (٥-٦) سنوات في ٢٨٠ مدرسة في عشر محافظات «دمشق – ريف دمشق – القنيطرة – السويداء– درعا– حمص– حماة– طرطوس – اللاذقية – حلب» مختارة في أماكن آمنة، تحتاج إلى بعض صيانة، ويتوافر فيها غرف صفية شاغرة مع مراعاة التوزيع الجغرافي في المحافظة، وذلك من خلال افتتاح عدد من الشعب الصفية في المدارس التي تم اختيارها في كل محافظة بواقع يتسع لـ«٢٥-٣٠» طفلاً في كل صف حيث يتم إشغال شعبة واحدة فقط من كل مدرسة.

وأضاف وزير التربية: سيتابع المركز الإقليمي لتنمية الطفولة المبكرة تنفيذ الخطة التدريبية لتدريب وتأهيل المرشحات للعمل في هذا المشروع حيث يقوم المركز باستضافة محافظة دمشق وريف دمشق ودرعا والقنيطرة على مدار أسبوعين حتى نهاية أيلول على أن يقام في الفترة نفسها تدريب بقية المحافظات أيضاً من مدربين مؤهلين من المركز حيث ينتهي التدريب في جميع المحافظات في الفترة نفسها.

المنشآت الصناعية في درعا تصرف مخلفاتها عشوائياً دون حسيب أو رقيب!

| درعا - الوطن

يفترض أن لمديرية البيئة في درعا دوراً رقابياً فعالاً في إلزام المنشآت الصناعية بالاشتراطات التي تضمن السلامة البيئية من حولها، لكن الذي يحدث منذ بدء الأزمة التي تمر بها البلاد أن خرجت تلك المنشآت من دائرة الرقابة لتصرف مخلفاتها السائلة من دون أن تمر بمحطات المعالجة الخاصة بها، ومخلفاتها الصلبة من دون أي عمليات طمر وفق ما نصت عليه شروط الترخيص، وهو ما يتسبب بتلوث محيط تلك المنشآت من تربة زراعية ويهدد مصادر المياه، علما أن المنشآت العاملة ضمن المناطق الآمنة تأخذ إلى اليوم موافقات بيئية من المديرية المعنية لمزاولة العمل وموافقات أخرى على استيراد مواد كيميائية تدخل في عملها.

وتبين لـ«الوطن» من مصادر مطلعة في مديرية بيئة درعا أنه تم منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه منح الموافقة على ٥٤ إجازة لاستيراد مواد كيميائية لمصلحة عمل المنشآت الصناعية المستثمرة فعليا ضمن المناطق الآمنة، ومثالها العاملة في تصنيع الدهانات والبلاستيك والأدوية، وتشترط المديرية في موافقتها استخدام المواد حصرا للغاية المستوردة من أجلها في المنشأة، وعدم إتلاف أي مادة إلا بعلم المديرية، كما أعطت ٢٤ موافقة بيئية لعمل منشآت جديدة، ومثالها معمل أدوية وثانٍ للبلاستيك وثالث لصناعة فحم النرجيلة من تفل الزيتون، وفي بنود الموافقة اشتراطات يجب أن تنفذها تلك المنشآت داخلها وخارجها، منها على سبيل المثال الالتزام بتنفيذ المواصفة القياسية السورية الخاصة بصناعة كل منها، ووضع وتنفيذ برنامج استجابة للطوارئ وتأمين صندوق إسعافات أولية وتطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية وصرف المخلفات بالطرق الآمنة، إضافة إلى أن المعمل يخضع للرقابة والتفتيش من المديرية تحت طائلة دفع الغرامات المالية والتوقيف عن العمل في حال حدوث أي تلوث بيئي ناشئ عن ممارسة العمل.

وهنا يأتي السؤال المهم: هل يتم التفتيش؟ ومن إجابة المصادر السابقة يتضح أنه كان غائبا طوال سنوات الأزمة إلا مؤخرا، حيث تمت جولات محدودة على بعض المنشآت، وأعادت السبب في ضعف الرقابة والتفتيش إلى قلة الكادر الذي تراجع خلال الأحداث من ٥٠ عاملا إلى ٢٠، إضافة إلى عدم وجود آليات خدمة في المديرية لتنفيذ الجولات الميدانية المطلوبة.

واقترحت المصادر ترميم النقص الحاصل من الكادر الوظيفي وخاصة من المفتشين البيئيين مع تأمين سيارات خدمة لزوم أداء العمل، وتعزيز التربية البيئية من خلال التعليم بإدراج حصص درسية حول ذلك، وتشجيع إقامة جمعيات بيئية أهلية تسهم في تحسين الواقع البيئي لأنها تغيب عن درعا تماما، على عكس محافظات أخرى فيها جمعيات فاعلة جدا.

بدء تسويق التفاح في السويداء ووعود بتوفير الصناديق والسيولة المالية

| السويداء-عبير صيموعة

بدأت أعمال تسويق التفاح في السويداء بوعود جرى تقديمها من فرع المؤسسة السورية للتجارة في السويداء باستجرار كامل الإنتاج الذي يجري تسلمه من المزارعين بعد تذليل العديد من الصعوبات والمعوقات التي اعترضت عملية التسويق في العام الماضي وأهمها عدم توافر الصناديق البلاستيكية.

وأشارت مديرة الفرع هيام القطامي إلى امتلاك الفرع حالياً لما يزيد على ١٠٠ ألف صندوق إضافة إلى أنه يتم حالياً تصنيع ٧٥ ألف صندوق وصل منها ما يزيد على ٦ آلاف صندوق إلى الفرع يتم توزيعها مباشرة على الجمعيات الفلاحية والفلاحين كما جرى تجهيز وحدات التبريد في الشركة والتي تبلغ كمية استيعابها ما يزيد على ٤ آلاف طن إضافة إلى كافة وحدات التبريد في فروع الشركة في المحافظات الأخرى، مؤكدة أنه سيتم استلام وشراء كامل الكميات المسوقة من المزارعين وإرسالها مباشرة إلى وحدات التخزين في المحافظات وحسب الطلب حيث تم تشكيل ٧ لجان لاستلام المحصول تم تكليف لجنة منها في وحدات التبريد لاستقبال القطاع الخاص وباقي اللجان توزعت في الحقول مع الجمعيات الفلاحية لتسهيل نقل الصناديق من الحقل إلى وحدات التخزين ضمن فرع الشركة وبالمجان.

ولفتت القطامي إلى أنه تم تحديد أسعار التفاح بناء على الدراسات الفنية من مديرية الزراعة في السويداء والتي تضم تكاليف الإنتاج يضاف إليها هامش ربح للمزارعين.

بدوره أشار رئيس قسم التسويق باتحاد فلاحي السويداء أكرم الحجار إلى أن مخاوف الفلاحين وهواجسهم التسويقية التي ترافقت مع تسويق منتجهم من التفاح للعام الماضي قد تبددت أمام وعود فرع الشركة السورية للتجارة بأنه سيتم استلام جميع الكميات من المزارعين إضافة إلى توفر الصناديق البلاستيكية والسيولة المالية لقاء أثمان التفاح المسلم مؤكداً أن التسعيرة التي حددتها اللجنة الزراعية للتفاح كانت منصفة وعادلة ولاسيما بعد أن تم تسعير التفاح الأحمر نوع أول ٢٣٠ ل.س والثاني أحمر ٢١٠ ليرات والثالث ١٢٠ ليرة على حين تم تسعير التفاح الأصفر الأول ٢٢٠ ليرة والثاني ٢٠٠ ليرة والثالث ١١٠ ليرات أما التفاح الموشح الأول ٢١٠ ليرات والثاني ١٨٠ ليرة والثالث ٩٠ ليرة لافتاً إلى أن هذه التسعيرة شكلت ضماناً للمزارعين لكسر احتكار الضمانة لمحاصيلهم ورفعت أسعار التفاح التسويقية في المحافظة بما يتناسب مع أسعار التكلفة.

أكثر من ٣٠٠ مليون ليرة قيمة أضرار شبكة الاتصالات في السخنة وإعادة الخدمة الهاتفية إليها خلال ٦ أشهر

٦٠٠ مليون ليرة لإعادة تأهيل شبكات الاتصالات في المناطق المحررة في حمص

| حمص– نبال إبراهيم

بين مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للاتصالات كنعان جودا لـ«الوطن» أن اللجان المشكلة لتقييم الأضرار التي لحقت بشبكة الاتصالات ومقسم الهاتف والكوابل الضوئية بالمدينة وقدرت قيمة الأضرار بأكثر من ٣٠٠ مليون ليرة سورية منها ٢٠٠ مليون لإعادة تأهيل وصيانة الكبل الضوئي الواصل ما بين محافظة حمص وتدمر والسخنة.

وأوضح جودا أنه بعد تحرير مدينة السخنة بدأت اللجان المختصة والورش الفنية بشركة اتصالات حمص بدراسة وتقييم الأضرار التي ألحقتها المجموعات الإرهابية التكفيرية، مشيراً إلى أنه في إطار العمل على إعادة إعمار المناطق المتضررة وإعادة تأهيل البنى التحتية فيها تمهيداً لعودة الأهالي لمنازلهم تم التعاقد مع إحدى الشركات العامة من الإدارة العامة للاتصالات بدمشق لصيانة وإعادة تأهيل الكبل الضوئي الواصل إلى مدينة السخنة بتكلفة مالية تتجاوز الـ٢٠٠ مليون ليرة سورية.

وبين جودا أن أعمال إعادة التأهيل والصيانة سيتم استكمالها وصولاً إلى محافظة دير الزور بعد تطهير جميع المناطق من رجس الإرهاب التكفيري، موضحاً أنه يتم العمل حالياً على تأمين جميع التجهيزات الفنية اللازمة من الإدارة العامة من (مقاسم وتجهيزات تشغيل الكوابل الضوئية والتجهيزات الفنية الأخرى) للعمل على إعادة البنى التحتية لشبكة الاتصالات في السخنة ليتم بعدها تجهيز وتشغيل الكبل الضوئي ومقسم الهاتف.

وأكد جودا أن أعمال الصيانة وإعادة التأهيل في مدينة السخنة ستنجز خلال فترة زمنية أقصاها ٦ أشهر بينما ستعود الخدمة الهاتفية للمواطنين بالمدينة فور عودتهم لمنازلهم.

ولفت المهندس جودا إلى أن أغلب البلدات والمناطق التي حررت مثل (حي الوعر– مدينة القريتين– مدينة تدمر) وعدد من القرى بالريف الشرقي تمت إعادة البنى التحتية لشبكة الاتصالات إليها بشكل كامل وتم تجهيز وتشغيل مقاسم الهاتف وعودة الخدمة الهاتفية للمواطنين العائدين لمنازلهم.

وبيّن جودا أن القيمة التقديرية للمبالغ المرصودة لإعادة تأهيل شبكات الاتصالات في المناطق المحررة منذ بداية العام وحتى تاريخه نحو ٦٠٠ مليون ليرة سورية، منها ٢٠٠ مليون سورية خصصت لإعادة تأهيل وصيانة الشبكة في حي الوعر الذي عادت الخدمة الهاتفية إليه بشكل كامل، والشركة تعمل على إيصال الخطوط الهاتفية للمواطنين العائدين لأمكنة إقامتهم بالحي خلال فترة قصيرة بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية وذات الصلة، كاشفاً أن عدد الخطوط الهاتفية المركبة للأهالي العائدين لمنازلهم في حي الوعر منذ تحريره وحتى تاريخه تجاوزت الـ٦٠٠ خط.

وأوضح جودا وجود بعض المناطق والبلدات مثل (مهين– الزارة) يتم حالياً العمل على دراستها وتقييم الأضرار التي خلفها الإرهابيون بشبكات الاتصالات فيها من اللجان الفنية المختصة بالشركة ليتم رصد الاعتمادات المالية اللازمة من وزارتي الاتصالات والإدارة المحلية بالتنسيق مع محافظة حمص لتبدأ بعدها مرحلة إعادة الإعمار فيها وإعادة تأهيل البنى التحتية لشبكة الاتصالات وعودة الخدمة الهاتفية تزامناً مع عودة أهالي تلك البلدات إلى مناطقهم ومنازلهم.

مختار في حماة يشيد مخالفة فوق سطح أحد المشافي!

| محمد أحمد خبازي

أوعز محافظ حماة محمد الحزوري لرئيس مجلس مدينة حماة للعمل فوراً على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق مختار حي الباشورة لارتكابه مخالفة بناء في شارع أبي الفداء فوق سطح أحد المشافي المجاورة لمكتبه!.

جاء ذلك خلال جولة تفقدية للمحافظ على الحي المذكور إذ تبين أن مختار حي الباشورة عمد إلى إعادة بناء المخالفة بشكل مخفي عقب قيام ورشات الهدم لدى مجلس مدينة حماة بأعمال إزالتها فيما سبق!. الأمر الذي جعل المحافظ يوعز لمجلس المدينة بإزالة المخالفة نهائياً، مشدداً على ضرورة تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات المتعلقة بهذا الشأن وأن لا غطاء لأي أحد في حال ارتكابه تجاوزات أو مخالفات.